Issue 6571 Wdnesday 29/1/2020
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6571 الاربعاء 3 من جمادى الاخرة 1441 هـ 29 من كانون الثاني (يناير) 2020م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

الله أعطى والأباطرة يبعثرون

فؤاد مطر
بيروت

من المفارقات اللافتة هذا التوجه الذي يرتبط بثلاثة من الحكام في العالم خص الله دولهم إيران وتركيا وروسيا بالثروات الطبيعية من أجْل توظيفها للخير ولإدخال السرور والطمأنينة إلى نفوس الشعب في كلٍ هذه الدول، وللعلاقة الطيّبة الخالية من الطمع وإلحاق الأذى بالآخرين وبالذات الجار القريب والصديق البعيد والحليف الأبعد. ولو أنهم إنتهجوا الصراط المستقيم لما كان هذا التردي الحاصل في الوضع الاقتصادي في كل من الدول الثلاث.

التوجه الذي نشير إليه يتلخص في سعي كل منهم إلى تنشيط النسل في الدولة المحكومة منه.

ويتزامن مع هذا التوجه ما يتناقض مع واقع الحال. فالحالة الاقتصادية في كل من إيران وتركيا وروسيا ليست مشجعة بل إن ما يُنشر من دراسات ويذاع من أرقام حول الوضع الاقتصادي يؤكد ما يقوله الخبراء في هذا الشأن، وما يحللونه من ميزانيات.

مثل هكذا أوضاع لا تشجع على تنشيط الإنجاب، ذلك أنه إذا كان عدد السكان حالياً في إيران حوال ثلاثة وثمانون مليون نسمة وفي تركيا أقل بنسبة بسيطة من هذا الرقم وفي روسيا يقترب من مئة وخمسين مليوناً، ومع ذلك فإن الأحوال الإقتصادية ليست مطمْئنة بما فيه الكفاية، فكيف إذاً ستكون عليه الحال إذا تم الأخذ بدعوة كل من القادة الثلاثة الناس إلى الإكثار من الإنجاب. ربما هناك القليل من البهجة وإنحسار كثير من قسوة الحرمان في حياة أفضل وبأن يتساوى الإنفاق على التنمية وتطوير الأحوال بما يحقق رغد العيش مع الإنفاق الهائل على السلاح وتصدير الثورة وتمويل الميليشيات في أكثر من بلد عربي، ببيان من أربع عشرة مادة أصدره يوم الأربعاء 14 مايو/ أيار 2014 وإتسم بصيغة الأوامر إلى السلطات التشريعية– التنفيذية. أبرز هذه الأوامر خمسة صيغت كالآتي:" • إن هدفنا هو بلوغ رقم 150 مليون نسمة كحد أدنى •يجب توفير خدمات تأمين لتغطية تكاليف الإنجاب وعلاج العقم لدى الرجال والنساء •تقديم تسهيلات للحوامل وتوفير خدمات التأمين لتغطية تكاليف الإنجاب •حث الإيرانيين المقيمين خارج البلد إلى العودة والقيام بإستثمارات في إيران، أي الإنجاب على أرض إيران".

لم يوضح المرشد ما فيه الكفاية الغرض البعيد المدى من هذا الاهتمام بموضوع النسل وأوجب بث بيان على الملأ في شأنه وليس الإكتفاء بتوجيهات من جانب الإدارات المختصة بالشؤون المجتمعية. وربما لم يوضح خشية عدم تجاوب الأزواج على الإكثار من النسل وعدم حماسة الشبان والشابات لتأسيس عائلة وإنجاب أطفال، والتعويض عن ذلك بزواج المتعة الذي حلله رجال دين لدواع في زمن مضى ثم بات حالة مأخوذاً بها فُقْهاً.

وأما الغرض البعيد المدى الذي لم يوضحه المرشد مكتفياً بالإشارة إلى "أهمية الزيادة السكانية في تحقيق الإقتدار الوطني والحيلولة دون إنخفاض نسبة الشباب في البلاد" فإنه إذا جاز لنا الإفتراض يتصل بمرحلة ما بعد تحقيق الإنجاز النووي بمعنى أن ذلك قد يعرِّض إيران إلى حرب عليها أو أن إمتلاكها النووي سيجعلها تخاطر بحروب توسعية تلبي روحية المشروع الثوري. وفي الإحتمالين هنالك ألوف من الناس سواء كانوا من العاملين في الحياة العامة أو أفراداً متنوعي الرتب في المؤسسات العسكرية والأمنية سيموتون كما سيصاب مئات الألوف من الناس بإعاقات وليس ممحياً من الذاكرة ما أصاب عشرات الألوف من اليابانيين جرّاء الثأر النووي الأميركي لمغامرة جوية يابانية على قاعدة عسكرية أميركية. وفي حال حدوث الإحتمال الأسوأ الذي نشير إليه فإن ما يعوض ذلك هو خزان المواليد وهذا لن يتم إذا كان النظام ومن الجالس في القمة وبصفتيْه الحاكم ورجل الدين في الوقت نفسه لم يستبق ما هو محتمل الحدوث بتأمين الفائض البشري وهذا يكون بما حواه بيان المرشد خامنئي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تعويض إيران الخامنئية عن ضحايا إيران الخمينية خلال الحرب مع العراق لم يكتمل بما في الكفاية، ومن هنا كان التركيز على أن تكون "جيوش الثورة الإيرانية" في العراق ولبنان واليمن وغزة بمثابة "جيوش بالتبني" للمشروع الإيراني وإلى حين إكتمال العدد المأمول من السكان كما يحدده المرشد خامنئي وهو "150 مليوناً كحد أدنى".

إلى هذا الإفتراض هنالك ثغرة قلة العدد سكانياً التي بدأ يشعر بها النظام وهو يسعى حثيثاً نحو صفته النووية. وفي هذا الشأن لا بد يرى أن الدولة الإسلامية النووية الوحيدة باكستان قوية أيضاً بالمئتيْ مليون عدد سكانها وأنه إذا ما إنتهى المشروع النووي الإيراني إلى إنجاز فإن الكثافة السكانية للدولة الإسلامية الثانية ضرورة وطنية وبذلك لا تعود "السنّية النووية" متميزة بنسبة هائلة سكانياً عن "الشيعية النووية".

خلاصة القول إن المرشد خامنئي يفكر ويتدخل في شؤون القريبين والبعيدين ويخطط أمبراطورياً وعلى نحو ما يفعله مثيل له الرئيس رجب طيِّب أردوغان، تتقدم نزعتهما الأمبراطورية على واجبات الاهتمام بإحتياجات الناس طعاماً وشراباً ونفطاً وحرية وراحة بال. كما يشاركهما هذه النزعة فلاديمير بوتين الممتلىء نووياً المنشغل البال لتأمين فائض سكاني ربما من أجْل إستيطان روسي خارج الحدود وعلى نحو ما هو حاصل في سوريا. وللحديث عن النزعة الأتاتوركية ومثيلتها القيصرية وهاجس تشجيع التناسل كما الحال في إيران بقية إطلالة على هذه الظاهرة التي يمكن تلخيصها بالقول: إن الله أعطى لكن أباطرة الزمن الحالي يبعثرون.. ولا يشكرون نعمة الله على الأوطان والشعوب.

> ربما هناك موجبات طي الكتمان لم يكشف عنها القادة الثلاثة خامنئي، أردوغان، بوتين، لكن ما يفعلونه من تدخلات في دول الآخرين وبذرائع لا تستند إلى موضوعية، وكذلك ما يدلون به من تصريحات، فضلاً عما في خاطر كل منهم من رؤى تستند إلى تعظيم الذات

الإنتماء للوطن بين زيف الإدّعاء والنبض الصالح

لويس إقليمس
بغداد

أن يكون الشخص مواطنًا صالحًا صحيحًا صادقًا في انتمائه للوطن ويعي واجباته تجاه بلاده وأترابه من أهل وأصدقاء وزملاء ومختلف شرائح المجتمع بالرغم من الإختلافات في تعدديتها، يعني أنّ هذا الإنسان قد تربى في بيئة وطنية واجتماعية صالحة أهّلته لفهم قدر نفسه وقيمة غيره وفق المنظور الإنساني الذي ينبغي الاعتماد عليه في أية علاقات شخصية أو اجتماعية وما سواها ممّا في حال الدنيا ومتاعبها ومشاكلها. وكما أنه ليس من السهل كي يعي الفرد الاعتيادي الخالي من وفاض التربية الوطنية والمجتمعية المتزنة ما ينبغي عليه من واجب تجاه طبيعة هذه المواطنة، فإنه ما من شك أيضًا يتوجب عليه أن يسعَى ما استطاع حين يصحو لنيل شيء من قسط واجب هذه المواطنة الحقيقية ولو في مقاديرها الدنيا عبر وسائل التربية المتاحة الأخرى والخبرة الحياتية التي تقتضي أيضًا شيئًا من ترويض الذات وتعلّم ما تعني مفردة الوطن والمواطنة في ضمير الفرد والمجتمع.

من هنا يشكل مفهوم التربية على المواطنة جزءًا ممّا توفره الحياة من خبرات وتجارب واستجابة لمتطلبات لا تقلّ عن حاجات الإنسان اليومية من مأكل ومشرب وملبس وترفيه وسموّ في العلاقات وما إلى ذلك من مقوّمات الحياة المختلفة. بمعنى آخر، يأخذ مفهوم الانتماء للوطن شكلاً متقدمًا بل مقدّسًا في أولويات الفرد اليومية بوعي قابل التطور والتجدّد في نوعية المواطنة التي تتبلور من خلال المعايشة للواقع وبالتوازي مع ضرورات تناول القوت اليومي. وهذا الأخير يحتّم عليه تحكيم الضمير وتحريك الشعور عبر مزجهما بشيء من تربية مجتمعية صالحة ووطنية صادقة كي يكون فردًا صالحًا في المجتمع والوطن. فهذا هو الأصول حين رهن الانتماء الصادق للأوطان بالشعور العالي بالمسؤولية النابعة من ثقافة أساسية مرتكزة على حب الوطن والرغبة برؤيته مستقرًا وآمنًا. كما أنه لا يكفي لحامل الجنسية فحسب أن يوضع في عداد المواطنين الصالحين الغيورين على الوطن والأرض والشعب ما لم يُثبت ذلك في سلوكه اليومي ويعبّر عنه وقت الشدّة وحين الطلب. فبطاقة الجنسية التي تُسطّر فيها معلومات الفرد لا تعبّر بالضرورة عن الهوية الوطنية مهما كانت مزركشة ومزينة بصورة جميلة. وما أكثر نماذج هذا الصنف في عراقنا الجريح ممّن باعوا الوطن وما فيه وما عليه من بشر وحجر وعرض وحرث وعاثوا في أرضه فسادًا ولصوصية ونهبًا وتدميرًا لخاطر عيون الأغراب عنه والدخلاء على أرضه وحضارته وتراثه وقيمه وترويعًا لشرائحه النادرة الأصيلة التي تشكل فسيفساء تعدديته الجميلة والتي أثبتت الأيام صدق انتماء هذه الأخيرة للوطن وتمسكها بوحدته وحضارته في عزّ شدائده وأوج مشاكله أكثر من غيرها من المتشدّقين والمدّعين زورًا وبهتانًا.

إنّ سمة الانتماء للوطن من أرفع الخصال التي عرفتها الشعوب والأمم والدول التي تحترم مواطنيها وتسوسهم وفق معايير إيجابية غير جدلية مبنية على العدل والمساواة من حيث الحقوق والواجبات في القوانين. ولطالما جرى التعبير عن الانتماء الصحيح والصادق بأشكال وطرق شتى وفق المواقف التي تقتضيها الظروف زمانًا ومكانًا من دون تردّد حين الحاجة. فالمواطنة تبقى مرتبطة بمثل هذه المواقف الوطنية التي تتطلب التضحية والمثابرة والثبات على كلّ ما يجمع الأفراد على حب الوطن والتكاتف مع الشعب وقت الشدائد وترك الخلافات جانبًا من أجل المصلحة العليا عبر التفاهم والحوار. ثمّ إنّ الاختلافات في الرأي وفي التعبير عن حب الوطن والانتماء إليه أرضًا وشعبًا لا تفسد في الودّ قضية. بل بالعكس، هي غنى ومهمازٌ للتطوّر وتبادل الأفكار وتقريب وجهات النظر من أجل خلق الأجواء المناسبة لتنمية الحياة في مختلف أوجهها وأشكالها. والبلد الذي تنقصه شجاعة الحوار والتفاهم لا بارك اللهُ فيه ولا ينتظر منه التقدم والازدهار وتطوير الذات، بل سيبقى متقوقعًا على الذات معزولاً عن المجتمع الدولي وغير قابل الحركة والتغيير وإصلاح الذات.

وطن مفقود

وهذا ما يعانيه أبناء العراق في هذه الأيام الصعبة جدًا من حيث فقدان سمة المواطنة الصالحة الحقيقية. فلا يمكن للوطن الذي يحترم نفسَه وفيه مواطنون صالحون وصادقون مع الذات ومع الغير، وساسة حكماء متمرّسون وغيورون ونزيهون على قلّتهم، ونخب يشهد لها بالكفاءة والجدارة والعطاء، وشرائح تؤمن بالتعددية سبيلاً للحكم والحوار والتفاهم، أن يسمح بتعرّضه للبيع والشراء في مزاد المناصب والتبعية والذيلية للغير الطامع. فمثل هذا الوطن لا بدّ أنه مفقود وغائبٌ عن روزنامة المواطنين الصالحين أصلاً كما هي حال العراق هذه الأيام، وتمامًا مثلما يعبّر عنه لسانُ حال المتظاهرين الوطنيين في ساحات الإعتصام والشرف الذين نكبّرُ فيهم صحوتهم الوطنية النزيهة ونطقهم الصريح بشكل ونوع الداء الخبيث الذي ينخر جسد البلاد وبحثهم عن الدواء من أجل بلسمة جراحه الكبيرة. لكنّ الساسة ومَن في صفوفهم ومن أتباعهم من ذيول دول الجوار مازالوا مصرّين على مواقفهم المتعنتة بفرض سياساتهم الفاشلة، غير واعين ولا مدركين لواقع اللادولة واللاوطن التي يعيشها العراقيون والتي مازال يعبّر عنها المتظاهرون بلا كلل ولا ملل ولا خوف بالرغم من أشكال التهديدات وأنواع القتل والخطف وحالات العنف المفرط بحقهم. والسبب لأن هؤلاء المنتفضين ببساطة مازالوا يبحثون عن وطن مفقود وحقوق مشروعة يأبى ساسة المحاصصة الإقرار بها وتنفيذ المطالب المشروعة.

والحقيقة أنّ ساسة الصدفة من ذيول الغير بالرغم من اعترافهم بخطاياهم وأخطائهم الكبرى بحق الشعب مازالوا يأبون مغادرة السلطة حفاظًا على مغانمهم ومكاسبهم الشخصية والفئوية والحزبية وامتثالاً لأوامر مَن يأتمرون بأمرهم من خارج الأسوار. وكما يبدو، فإنهم لم يصلوا بعد حدّ الشبع بسبب سياساتهم الفاشلة ونهبهم لثروات البلاد واقترافهم الجرائم البشعة بحق أبناء جلدتهم على أيدي ميليشياتهم التي دخلت في عمق الدولة وأصبحت هي الحاكم الفعلي للبلاد والعباد مستبيحة كلّ الحرمات وباحثة عن الجاه والمال والسلطة والسطوة بشتى الوسائل والأشكال. ومازال الشعب المسكين في انتظار الفرج عبر معجزة تخرج من قلب ومن ضمير ساحات التظاهر والشرف المنتفضة في بغداد ومحافظات الجنوب لتلتحق بها محافظات أخرى في شمال البلاد وغربها انتخاءً لصوت الوطن المفقود والحق المنشود للجميع بالتساوي والتوازي كما يقتضي العدل والإنصاف الإنسانيان.

نماذج وطنية

تاريخ الشعوب الحية مليء بحكايات وأساطير عن ملاحم بطولية حققها مواطنون حبًا بالوطن والأرض. إذ حينما يقع مكروه لشعب ويصبح في ضائقة، يحتّم عليه الظرف القاهر التكاتف والتعاضد من أجل تحقيق هدف أسمى لحماية الأرض والعرض من أذى وأطماع قوى خارجية تحاول النيل من سيادة الأوطان وإخضاعها لسيطرة الدخيل. ودروس الحياة كثيرة في هذا الصدد عندما تتلاحم النفوس وتجتمع القلوب وتتحد الأيادي بعيدًا عن الخلافات التي تُترك جانبًا من أجل إفشال مخططات الأعداء انطلاقًا من صدقية الانتماء للمنطقة والبلد والمدينة. وهذا ما يحدثنا عنه تاريخ مدينة الموصل على سبيل المثال لا الحصر، حين تناغمت الأفكار وتعاضدت الإرادات وتكاتف أهل الموصل جميعًا من سائر الملل والأديان والطوائف في مسعى حثيث ومستميت لصدّ الهجمة الصفوية بقيادة نادرشاه الذي حاصر المدينة أربعين يومًا بلياليها ولسنتين متتاليتين 1732– 1733م. وما كان من الأهالي إلاّ أن يجتمعوا على كلمة واحدة بقيادة الوالي حسين باشا الجليلي حيث تكاتفوا ولبّوا نداء الوالي في دفاع مستميت عن مدينتهم بمختلف الوسائل والسبل. فكانوا محاربين أشدّاء مستميتين أو داعمين صابرين بوسائل معاشية وإسنادية حتى خاب أمل الغزاة وفشلوا في احتلال الموصل فشلاً ذريعًا ووقع فيهم أي مقتل لا يمكن نسيانُه بحسب مدوّني التاريخ. والسبب في قدرة الموصليّين على ردع الغزاة، حبُهم لمدينتهم وانتماؤهم الصادق لتاريخها وأرضها ومقدساتها وتراثها.

ولنا في التاريخ المعاصر القائم مثال آخر لمسناه لدى الجارة الشرقية إيران في أواخر هذه الأيام حين تكالبت عليها قوة الاستكبار العالمي وما في دوائرها فنالت من بعض شخوصها المهمّين، إن قتلاً أو عبر عقوبات صارمة.

وبغضّ النظر عن طبيعة هذا النظام الذي طبعته سمات العنجهية وتمرّد أزلامه على القانون الدولي وطريقة قمعه لشعوبه وسعيه الحثيث لتصدير أفكار التشيع عبر الحدود وعدم مراعاة حقوق الإنسان في تشريعاته واضطهاد أتباع الديانات والمذاهب الأخرى التي لا تدين بالإسلام الشيعي ومصادرة الحريات الشخصية وتحديد خيارات مواطنيها وفق معايير أيديولوجية ولاية الفقيه التي لا يجوز تجاوزها وقمع الشارع المنتفض ضد سلوكيات رجال الدين الذين يحكمون قبضتهم على مقاليد السلطة من دون منافس منذ قدوم هذا النظام قبل أربعة عقود خلت، إلاّ أنّ الشعب الإيراني اجتمع على كلمة واحدة حول قيادته الجدلية رافضًا التدخلات الخارجية في شؤونه ومجرِّمًا أعمال قوة الاستكبار العالمي باستهداف قادته وزعمائه. وهذا من الدلائل على سموّ صفة المواطنة لدى شعوب هذه الدولة التي تنطلق من إيمانها بعقيدة ولاية الفقيه التي توازي في سمتها إن لم تتقدّم أي انتماء أو ولاء للوطن والأرض وقت الشدّة والتهديد حيث تُركت الخلافات وأجواء المعارضة جانبًا.

إنه لمن المؤسف أن تتراجع في السنين الأخيرة سمةُ المواطنة والانتماء الصادق في صفوف الشعب العراقي إزاء ما تتعرّض له البلاد من انتهاك للسيادة وقفز على الحقوق من أية جهة كانت مهما كانت الأسباب والأعذار. فسمة التلوّن في شخصية الفرد العراقي والتقلّب بالانتقال من حضن لآخر ومن فكر لآخر ومن أيديولوجية لأخرى لتحقيق مصالح ذاتية أو فئوية أو طائفية لم يذكر لها التاريخ من وجود واسع ومقيت إلاّ في زمن التقلبات التي رافقت ما بعد عصور الخلافة الراشدية وما تلاها من أنظمة تختلف في ولائها وموالاتها لهذه الإمبراطورية أو هذه المملكة أو هذه الزعامة بحسب الدين والمذهب والطائفة وصولاً إلى ما نحن عليه اليوم من مآس وانحسار لسمة المواطنة الصالحة وكسر للحمة الوطنية بسبب هذه التبعية أو تلك، أو هذا المذهب أو ذاك الزعيم وما إلى ذلك. فقد أصبح الوطن ومقدراتُه وشرائح من شعبه تحت رحمة زعامات دينية أو ساسة جعلوا من أنفسهم قادة وزعماء في حين لا يعدون كونهم أنفسُهم اتباعاً أو ذيولاً خانعين للغير من خارج الأسوار.

وكان من بين ترهّاتهم وشدّة سطوتهم على أتباعهم أن قادوهم كالرعاع والنعاج إلى مراعي الذلّ والهوان من دون محاولة من الأتباع البسطاء بإعمال الفكر والبحث عن مخارج مقبولة في استقلالية الذات وفي التعبير عن هذه الأخيرة بما لها من مساحة من الحرية المتاحة في تمييز الخطأ من الصواب. وقد اتضح شيءٌ من هذه السياسة في التبعية والتلوّن والتقلّب في المواقف ما حصل مؤخرًا بطريقة غريبة في فضّ المظاهرات الأخيرة في بغداد والمحافظات المنتفضة ضدّ فساد السلطة وأزلام الدولة العميقة، حين انكشف المستور وبانت في العلن نوايا مبيّتة وشكوك سابقة حول طبيعة إدارة أزمة البلاد والمعارضة الظاهرة المعلنة بالتوازي مع السعي للحصول على مكاسب إضافية بمثل هذه الأساليب غير الوطنية.

إنّه بسبب عدم وضوح الرؤية السياسية والاجتماعية لدور المواطن وحقّه في المواطنة، يضطرّ الفقير وطالبُ الرزق النزيه والمثقف العارف واجباته أن يدفع حياتَه قربانًا وضحية بسبب الانفلات القائم حاليًا في الشارع العراقي تحت مسميات كثيرة، ومنها بذرائع التخوين والموالاة. لقد كان الأجدر بالعراقيين جميعًا أن يجتمعوا على كلمة الوطن بعد دحر عدوّ الإنسانية "داعش" الذي أعمل في الأرض والحرث فسادًا وفتكًا وتدميرًا، لا أن يتوزعوا فصائل موالية لهذا الطرف أو ذاك أو هذه الدولة أو تلك.

فرصة سانحة

والفرصة سانحة اليوم أكثر من أي وقت ضائع مضى مع تواصل الثورة التشرينية الوطنية في ساحات الكرامة والعزّة والنخوة بنبضها الوطنيّ الصالح والواعي كي تتكاتف جهود الجميع وتلتقي الأفكار عند اقدام وطن واحد من أجل صون شرفه وأرضه وسيادته من الدخلاء والمحتلّين من دون تمييز وخلاصه من الفاسدين والمفسدين وحماية ثرواته من أيدي اللصوص والسارقين وفرز الزؤان والدغل والشوائب من العناصر التي ادّعت زيفًا وبهتانًا بالانتماء إليه في حين ظهر ولاؤُها لدول من خارج الحدود حين اشتداد المواقف.

فحين بيان الانتماء الحقيقي للوطن وترفع راياتُه دون غيرها، حينئذ يفرض هذا الوطن هيبتَه ويضمّن سيادتَه ويعقد نصره لتكون الغلبة لصوته وليس لغيره. إذ لا صوت يعلو سواه في بلد حرّ مستقلّ يعرف أن يزرع قادتُه وساستُه وزعماؤه بذور العدل والمساواة وينشروا المحبة والتفاؤل والفرح والأمن والسلام والتكاتف في كلّ زمن ومكان.

هندوسية الهند وتعديل المواطنة

معراج أحمد معراج الندوي
كلكتا

تشهد الهند حاليا احتجاجات واسعة ومظاهرات سلمية ضخمة في جميع أنحاء البلاد على مختلف المستويات بدءا من القرى والمدن والبلدات وساحات الكليات والجامعات بمشاركة شرائح الناس رجالا ونساءا مسلمين وغيرهم، وكل من يهتم بالديمقراطية والعامانية ويؤمن بدستور الهند.

هذه الاحتجاجات الأكبر منذ صعود "مودي" إلى السلطة، وقامت بتوحيد القوى المتبائنة في كلتة معادية للفاشية وتخضع حكومة "مودي" الآن لضغط شعبي كبير.

أصدر البرلمان الهندي في12 ديسيمبر عام 2019 قانونا جديدا يعد من أخطر القوانين التمييزية ضد المسلمين في الهند. يهدف القانون الجديد إلى تحويل المسلمين من الدرجة الثانية والثالثة بين مواطنين الهند. يأتي هذا القانون بعد قرار المحكمة العليا الهندية في نوفمبر بانهاء أحقية مسلمي الهند في "مسجد بابري" التاريخي وأعلنت أنه ملك للهندوس.

تعديل المواطنة

وفي 12 ديسمبر 2019م أصدر البرلماني الهندي قانون تعديل المواطنة الذي عدل قانون الجنسية لعام 1955م.

وهذا يعني أنه لأول مرة في الهند ستسند معايير المواطنة فعالية إلى الانتماء الديني، وهذا سيغير فعلا وضع الهند من مجتمع علماني إلى دولة هندوسية.

أعلنت حكومة حزب بارتبا جاناتا (BJP) سلسلة من القرارات والقوانين بعد صعود"مودي" إلى السلطة، وكان أحد\ث قانون وافقت عليه الحكومة وصادق عليه البرلمان ووقع عليه الرئيس قانون الجنسية الجديد، إن ماوراء هذا القانون هو في الواقع تحويل الهند إلى دولة الهندوسية.

اندلعت في جميع أنحاء الهند بالمدن والجامعات المظاهرات احتجاجا على القوانين الجديدة، ولكن الحكومة تعاملت معها بوحشية متواصلة وأغلقت الإنترنت ووقع العديد من القتلى وتم احتجاز الآلاف من الأشخاص من قبل الشرطة التي مازالت تحتجزهم حاليا.

إن الآلاف من المسلمين نزلوا إلى الشوارع اجتجاجا على هذه الإجراءات التميزية التي ستقسم البلاد إلى هنود شرعين وآخرين خارجين حسب القانون. ولم يحتج المسلمون وحدهم ضد هذا القانون، بل يتعاطفون معهم الهندوس والسيخ ويشاركون في الاحتجاجات كون هذا القانون سيحول الهند إلى دولة هندوسية متطرفة. يرأس الحكومة الحالية حزب بهارتيا جاناتا (BJP) وهو الوجه السياسي لمنظمة الهندوسية الفاشية (RSS) التي تم تأسيسها في عام 1925م بهدف تحويل الهند إلى دولة هندوسية بصورة مطلقة، لا مكان فيها للذين لايؤمنون بالوثنية ولا يتبعون الثقافة الهندوسية في حياتهم.

وقد صرحت المنظمة عن هذا الهدف من خلال كتابهم " نحن... تعريف وطننا" الذي ألفه الرئيس الثاني ايم أيس جوفالكر. يقترح هذا الكتاب خيارين اثنين للشعوب الأقليات في الهند، إذا كانوا غير مستعدين بالرجوع إلى الهندوسية ، وهما إما يغادروا الهند، وإما أن يكون مستعدين يعيش كعبيد بدون الكرامة الإنسانية، يخدمون الدولة الهندوسية، ولن تكون لهم جنسية أو حقوق مدنية في الدولة الهندوسية.

لقد حددت منظمة (RSS) موعد مأة عام لتحويل الهند إلى دولة هندوسية كاملة. وقداقترب الموعد بحلول عام 2025م، وتعمل المنظمة الفاشية بجدية لتحقيق هدفها من خلال أساليب وظرق مختلفة بما فيها التأثير والقبض على فروع الجهاز الإداري للدولة وقوات الأمن والساحات الاجتماعية والثقافية والمراكز الأكاديمية.

اقترح الحزب الحاكم تنظيم قانون (CAA) الجديد لإعادة الجنسية غير المسلمين في حال فقدانها اثناء تنفيذ (NRC) وطرد المسلمين من حق الجنسية، ربما لا تستطيع الحكومة طرد جميع المسلمين وهم أكثر من 200مليون في الهند، ولكن ستعين على المسلمين أن يعيشوا حياة قلقة مما يهدد وجود أجيالهم المستقبلية.

□ أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة عالية– كولكاتا